

النكت على مقدمة ابن الصلاح

106 - (قوله) " والملحوظ فيما نوره من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث لا خصوص أنواع التقسيم الذي فرغنا الآن منه " .

قلت هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أنه ذكر أول الكتاب أن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام ثم ذكر بعد ذلك هذه الأنواع وبنائها على تلك الأقسام السابقة فأين الحصر في الثلاثة ؟ .
وأجاب بأن هذه الأنواع من ها هنا المراد بها أنواع علوم الحديث لا خصوص ما سبق .
وهو جواب غير متحصل وإنما الذي ينبغي أن يقال إن هذه الأقسام في الحقيقة ترجع إلى تلك الثلاثة ثم منها ما يرجع للصحيح فقط [ومنها ما يرجع للحسن فقط] ومنها ما يرجع إليهما ومنها ما يرجع إلى الضعيف .

فيدخل تحت الصحيح المسند والتمتل وأحد نوعي المرفوع وأحد نوعي الموقوف وهو المتصل منهما وأحد أنواع الشاذ وهو أن ينفرد العدل الضابط برواية حديث لا يخالف فيه من هو أحفظ منه وأضبط ويدخل تحته العزيز ؛ والغريب والمشهور .
ويدخل تحت الضعيف المقطوع والمنقطع والمرسل والمعطل والمعلق